

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9325

الخميس، 18 أيار/مايو 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-14040 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أديجي إييو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية للمكتب، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد إييو.

السيد إييو (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير بشأن موضوع نقل الأصول العسكرية إلى أوكرانيا (انظر S/PV.9256)، استمر تقديم المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية. ويمكن من خلال مصادر مفتوحة الحصول على المعلومات الواردة من الحكومات بشأن عملياتها لنقل منظومات الأسلحة والذخائر. وشملت عمليات النقل أسلحة تقليدية ثقيلة، بما في ذلك الدبابات قتالية، والمركبات القتالية المدرعة، وطائرات الهليكوبتر المقاتلة، ومنظومات مدفعية من العيار الكبير، ومنظومات القذائف، ومركبات جوية قتالية غير مأهولة، فضلا عن الذخائر التي يتم تشغيلها عند بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد وردت تقارير عن قيام دول بعمليات نقل أسلحة مثل المركبات الجوية القتالية غير المأهولة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية لاستخدامها في أوكرانيا، أو تخطيطها لذلك. كما نشرت وسائل الإعلام تقارير عن نقل أسلحة تقليدية رئيسية، بما في ذلك منظومات قذائف مدفعية، إلى جماعات من غير الدول تشارك في الحرب في أوكرانيا.

ويثير تدفق الأسلحة والذخائر على نطاق واسع إلى أي حالة من حالات النزاع المسلح شواغل بشأن السلام والأمن والاستقرار، بما في ذلك نتيجة لتحويل مسارها. ولا بد من اتخاذ التدابير بغية التصدي لخطر تحويل وجهتها لتنتهي في أيدي مستعملين نهائيين غير مأذون لهم وفي الاستخدامات غير المصرح بها ضرورية إذا أردنا الحيلولة دون استمرار عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وتشمل هذه التدابير تقييمات المخاطر قبل النقل، وشهادة المستخدم النهائي، وتدابير قانونية وتدابير التطبيق الفعالة، والتحقق في المرحلة اللاحقة للشحن مثل عمليات التفتيش الموقعي. ويتطلب منع التحويل أيضا التعاون وتبادل المعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة، وكذلك التدابير الملموسة مثل الوسم والتعقب، والممارسات المحاسبية الفعالة والحماية المادية للأسلحة والذخيرة، فضلا عن تدابير الجمارك ومراقبة الحدود. ولا يزال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة رئيسية في ذلك الصدد. ويمكن للشفافية في مجال التسلح أن تمثل تدبيرا لبناء الثقة، مما يسهم في منع المفاهيم الخاطئة والتوترات فيما بين الدول الأعضاء والحد منها. وخلال 30 عاما من عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، قدمت 178 من الدول الأعضاء تقريرا إليها مرة واحدة على الأقل. وأدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في تلك الآلية، لأنها تساعد، في جملة أمور، على تتبع تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع.

وبغية الحيلولة دون تحويل الأسلحة التقليدية وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة، أبرمت الدول أيضا عددا من المعاهدات والصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة، التي تشمل معاهدة الاتجار بالأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بصكبه الدولي للتعقب. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء بصدد وضع إطار عالمي جديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وأدعو الدول إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة وتنفيذ التزاماتها القانونية وتعهداتها السياسية بموجب صكوك تحديد الأسلحة التقليدية التي هي

أن تتوقف الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأغتم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتنفيذه تنفيذًا فعالًا، وهو الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وذلك الإعلان أداة مهمة لتحسين حماية المدنيين من تزايد الطابع الحضري للنزاعات المسلحة.

إن غزو روسيا لأوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، يسبب معاناة ودمارا هائلين لأوكرانيا وشعبها. لا يمكن للعالم تحمل استمرار الحرب. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن من أجل السلام. والأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الحقيقية المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد إيبيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تصر البلدان الغربية على أنها ليست أطرافا في النزاع وأنها لا تساعد أوكرانيا إلا في الدفاع عن نفسها. ومع ذلك، فإن الواقع هو النقيض التام لذلك. إذ يجري شنّ حرب بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا. ومنذ آخر جلسة للمجلس في شباط/فبراير بشأن موضوع شحنات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا (انظر S/PV.9256)، فإن تدفق الأسلحة لم ينخفض فحسب، بل إنه يزداد.

وهذا يدل على أن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تدعم زيادة تدفقات الأسلحة. ومن الواضح أنها غير مهتمة بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وقد أضاف الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل فونتليس، إنجازا آخر إلى إنجازاته. فقد قال إنه من أجل إنهاء الحرب الآن، "أوقفوا تقديم المعونة العسكرية لأوكرانيا [وسوف] تستسلم في غضون أيام قليلة. هذا كل شيء، بذلك ستنتهي الحرب". كما تكلم وزير

طرف فيها بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة.

وإلى جانب معالجة عمليات نقل الأسلحة، يقع على عاتق جميع أطراف النزاع واجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وعلى وجه الخصوص. منذ 24 شباط/فبراير 2022، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 23 821 ضحية مدنية في أوكرانيا - 8 836 قتيلًا و 14 985 جريحًا، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. ولا تزال معظم الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين ناجمة عن استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق، بما في ذلك الهجمات بالمدفعية الثقيلة والدبابات ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة، والقذائف، والغارات الجوية.

بعد ما يقرب من 15 شهرا من الهجوم العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي في أوكرانيا، لا تزال المعاناة والخسارة والتشريد والدمار تشكل جزءا من روتين لا يطاق. فبالإضافة إلى آلاف المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا، فإن تدمير البنية التحتية والخدمات الحيوية الأساسية يثير القلق بوجه خاص. لقد دمرت المنازل والمدارس والطرق والجسور ولحقت بها أضرار. وأدت الهجمات على البنية التحتية للطاقة إلى انقطاع التيار الكهربائي والتدفئة وإمدادات مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، فضلا عن الاتصالات المتنقلة والإنترنت. وتعرضت المستشفيات والمرافق الصحية للهجوم، مما أسفر عن مقتل أو إصابة العاملين في مجال الرعاية الصحية وتعطيل الخدمات الأساسية. وقد أدت المتفجرات من مخلفات الحرب إلى تلوث الأراضي على نطاق واسع، مما جعل الأراضي غير صالحة للزراعة وأعاق حركة الناس.

بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على المقاتلين ألا يستهدفوا المدنيين أو البنية التحتية المدنية، ويجب أن يتخذوا جميع الاحتياطات الممكنة في تنفيذ العمليات العسكرية لتفادي إزهاق أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية، أو للتقليل من حدوث ذلك إلى أدنى حد ممكن على الأقل. ويجب

كمية مما يسمى بالمساعدات، بقيمة 2,7 بليون يورو، والتي ستشمل مركبات مدرعة ودبابات من طراز ليوبارد ومدافع مضادة للطائرات ومئات القذائف الموجهة وطائرات الاستطلاع المسيرة ومركبات الدعم اللوجستي. وكما أشار الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبيرغ، فقد خصصت بلدان الناتو معا أكثر من 65 بليون يورو للقوات المسلحة الأوكرانية. وبالمقارنة، تم إنفاق 18 بليون دولار على الأمن الغذائي بين عامي 2021 و 2023. إن هذه هي الأولويات الحقيقية للغرب الجماعي. وعلاوة على ذلك، فإن نطاق الإمدادات يتوسع باطراد، ويتجاوز الأسلحة الدفاعية. أفادت الدول الأوروبية أنه تم بالفعل إرسال حوالي 600 دبابة إلى أوكرانيا. والمناقشات جارية بشأن تسليم الطائرات الحربية - الطائرات المقاتلة والقاذفات. ويجري تدريب الطواقم في الدول الأوروبية والقوات الخاصة في ألمانيا، وفقا لتقارير وسائط الإعلام.

وحقيقة أن الغرب يستخدم أوكرانيا كموقع تدريب، وأنه غير مهم بمصير سكانها، تتضح جليا من القرار الذي اتخذته لندن بتزويد كييف بقذائف اليورانيوم المنضب. وتترك المملكة المتحدة جيدا عواقبها الوخيمة الطويلة الأجل على البيئة والصحة العامة. إذ لا يزال الصرب يعانون من قصف منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1999، عندما استخدم 15 طنا من اليورانيوم المنضب. لقد تم توثيق العديد من حالات زيادة السرطان والأمراض الأخرى. وهذه المشكلة ليست بغريبة على العراق أيضا، حيث ألقى الأمريكيون مئات الآلاف من هذه القذائف.

بيد أن البريطانيين سارعوا إلى درء أي لوم عن أنفسهم هذه المرة أيضا: فقد سارع جيمس هيببي، وزير الدولة للقوات المسلحة في المملكة المتحدة، إلى الإعلان عن أن لندن ليست ملزمة برصد نشر قذائف اليورانيوم المنضب أو إزالة التبعات الناجمة عن استخدامها بعد انتهاء النزاع.

وتحاول لندن بنفس القدر من الاستخفاف إعفاء نفسها من المسؤولية عن استخدام كييف لمنظومات القذائف البعيدة المدى من طراز "ستورم شادو" التي زودتها بها بريطانيا. وفي 12 و 13 أيار/

الدفاع البريطاني بن والاس بشأن المسألة. وقال إن المملكة المتحدة ستواصل تقديم المعونة العسكرية لأوكرانيا حتى لا تميل الدول الغربية الأخرى إلى إجبار سلطات كييف على تقديم تنازلات من أجل تحقيق السلام. إن قيام تلك الدول بتوريد منظومات أسلحة متزايدة القوة، إلى جانب النقل المستمر لبيانات الضربات إلى كييف وتدريب جنود القوات المسلحة الأوكرانية على أراضيها، يعني أنها ليست فقط أطرافا في النزاع المسلح مع روسيا، وفقا لاتفاقية لاهاي لعام 1907 بشأن حقوق وواجبات القوى المحايدة في الحرب البحرية، لكنها متواطئة أيضا في جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات المسلحة الأوكرانية والكتائب القومية.

أهداف الغرب الجماعي واضحة للجميع. ولا يحاول السياسيون الغربيون إخفاءها. ولا يعيرون للمبادئ الأخلاقية ولا القيم الإنسانية العليا أي أهمية، لأنهم يستخدمون أوكرانيا كموقع اختبار ويسعون إلى إطالة أمد النزاع حتى آخر أوكراني، في محاولة لإلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا. وتكمن في صميم تلك الاستراتيجية رغبة واضحة في مواصلة فرض إرادتهم وما يسمى بالقواعد على الجميع. ويجري إنفاق مبالغ باهظة من المال لضخ الأسلحة إلى أوكرانيا - بلايين الدولارات من جيوب دافعي الضرائب، التي تتدفق إلى حسابات المجمع الصناعي العسكري الغربي. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وافق الكونغرس الأمريكي على 48 بليون دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا، في حين تم الإعلان عن حزمة جديدة بقيمة 1,2 بليون دولار قبل بضعة أيام. منذ وقت ليس ببعيد، أفاد السيد بوريل أيضا بأن المساعدات المقدمة إلى كييف من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظماته وحدها بلغت 16 بليون يورو. وجوسيب بوريل فونتلين هو نفسه الذي خصص 3,5 بلايين يورو كتمويل إضافي لمرفق السلام الأوروبي، الذي تستخدم أمواله لدفع ثمن الإمدادات العسكرية لأوكرانيا. لقد حان الوقت للتكلم بصراحة وإعادة تسميته بـ"مرفق الحرب الأوروبية".

وتخطط المفوضية الأوروبية لتخصيص 1,5 بليون يورو أخرى لإنتاج الذخيرة. وأفادت تقارير بأن ألمانيا تخطط أيضا لإرسال أكبر

وفي الآونة الأخيرة، أفاد الصحفي المستقل سيمور هيرش بأنه في المراحل الأولى من العملية العسكرية الخاصة، تدفقت الأسلحة المقدمة لأوكرانيا من البلدان الغربية إلى بولندا ورومانيا وبلدان حدودية أخرى لأن قادة أوكرانيين على مختلف المستويات كانوا يعيدون شخصيا بيع الشحنات أو إغراق السوق السوداء بها. وقد اعترفت وزارة الدفاع البريطانية مؤخرا أيضا بأن شحنات الأسلحة لا تصل جميعها إلى منطقة النزاع.

وأشرنا مرارا وتكرارا إلى أن الأسلحة الغربية ستقع في نهاية المطاف في أيدي الجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين والجماعات المسلحة، ليس في أوروبا وحدها، بل أيضا في مناطق أخرى من العالم. وتحاول البلدان الغربية دائما أن تتستر على هذا الموضوع الذي يسبب لها الإحراج. وبالمثل، تتجاهل البلدان الغربية الجرائم العديدة التي يرتكبها نظام زيلينسكي. وعلاوة على ذلك، مر الاعتراف الصريح الذي أدلى به في 16 أيار/مايو رئيس المديرية العامة للاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع الأوكرانية، كيريل بودانوف، حين قال إنهم قد وصلوا بالفعل - أي قتلوا - إلى العديد من الأشخاص، بمن فيهم شخصيات عامة وإعلامية من روسيا، دون أن يلتفت إليه أحد.

إن الطابع الإرهابي لنظام كييف واضح. وينطبق ذلك أيضا على من يفسحون الوقت في الغرب للاستماع إلى بيانات ممثليه. وفيما يلي بيان صادر عن ميخائيلو بودولياك، مستشار الرئيس الأوكراني، الذي قال

”إذا توقفوا عن إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا، ستبدأ الحرب في بلدان أخرى. وسيزداد عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا بشكل كبير. ولن يتمكن الناس، بصفة عامة، من الجلوس بسلام لتناول الكرواسون في مطاعم أوروبا.“

لقد كانت البلدان الغربية تعي تماما من الذي أوصلته إلى السلطة عقب انقلاب عام 2014 ومن الذي أعدته بعناية قبل ذلك لصالح تحويل أوكرانيا بشكل منهجي إلى بلد معاد لروسيا. وفُضح الطابع الكارثي للبشر لنظام كييف الحالي، الذي يقود قوميي أوكرانيا السابقين

مايو، ألقت طائرا مقاتلة تابعة للقوات المسلحة الأوكرانية قذائف ”ستورم شادو“ وقذيفة أمريكية خداعية مصغرة من طراز ADM-160 مطلقا جوا على مصنع لمواد التعبئة والتغليف البوليمرية ومصنع ميلم لتجهيز اللحوم في لوهانسك، مما أسفر عن اندلاع حريق وتدمير مبان سكنية وإصابة مدنيين، من بينهم 6 أطفال. ولم تتوقف المملكة المتحدة عند هذا الحد؛ بل إنها تخطط لتوريد 400 قذيفة إضافية من هذا النوع، فضلا عن منظومات القذائف المضادة للطائرات والطائرات المُسيّرة التي يزيد مداها عن 200 كيلومتر.

فكم قذيفة من تلك القذائف ستصيب أهدافا مدنية؟ وفي نهاية الأمر، تشكل الهجمات التي يشنها نظام كييف على الهياكل الأساسية المدنية والمدنيين في دونباس حقيقة يومية. وتعيش دونيتسك تحت قصف مستمر منذ عام 2014، ولا يمر يوم الآن دون ورود تقارير عن سقوط ضحايا مدنيين. والبلدان الغربية على علم تام بتلك الممارسات. بيد أنها لا تذكر تلك المدن أبدا عندما تتكلم عن حماية المدنيين أو قواعد القانون الدولي الإنساني؛ ولا تشعر بأي خجل على الإطلاق من كون تلك الهجمات تُنفذ بأسلحة هي من توردها. وقد استشهدنا مرارا وتكرارا بأمثلة على استخدام القذائف الأمريكية من طراز ”هيمارس“ ضد أهداف مدنية. وعلاوة على ذلك، استشهدت صحيفة ”واشنطن بوست“ بأدلة من مسؤولين أوكرانيين على أن الولايات المتحدة تسيطر فعليا على بعض العمليات العسكرية وأن كييف لا تستخدم، كقاعدة عامة، منظومات القذائف التي تمدها بها واشنطن دون أن تحصل على التأكيد أو الإحداثيات من الجيش الأمريكي.

وفي ذلك الصدد، يتضح نفاق البلدان الغربية جليا أيضا بسبب انتهاكها المباشر لاتفاقاتها والتزاماتها الدولية فيما يتعلق بتوريد هذه المعدات العسكرية. وقد تكلمنا بإسهاب عن ذلك خلال المناقشة المفتوحة التي عقده مجلس الأمن في 10 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9301)، مستشهدين بأمثلة محددة للعواقب السلبية للغاية التي خلفتها تلك الانتهاكات. كما دعت بلدان أخرى من مناطق مختلفة من العالم إلى وضع حد لانتشار الأسلحة بلا ضوابط.

وتحويل الأسلحة إلى وجهات أو متلقين غير مقصودين. ونحن في أفريقيا، مع الأسف، على دراية بعواقب تدفق الأسلحة من مناطق أخرى إلى القارة ولا نزال نكابد للتصدي لها، لا سيما في منطقة الساحل، حيث تُزود العناصر المتمردة والمنبوذة بالعتاد لكفالة استمرار ما تنفذه من أنشطة مزعومة للاستقرار.

ولذلك، نعيد التأكيد بقوة على ضرورة تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال إرساء آليات فعالة للتعبق والرصد للتأكد من أن جميع الأسلحة الموردة إلى أوكرانيا تخدم الغرض المقصود منها. ونحث على الامتثال الصارم للترتيبات الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة وغيرها من اللوائح الوطنية ذات الصلة. ومن شأن تدابير تحديد الأسلحة، لا سيما في سياق الحرب في أوكرانيا، أن تساعد في تهدئة الشواغل وتوفير ضمانات بشأن جهود التخفيف من مخاطر انتشارها غير المشروع في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

ومما يؤسف له أن من يتحملون الوطأة الحقيقية للذائف ذات الآثار الواسعة النطاق وغيرها من الأسلحة الفتاكة التي تستهدف عدة أجزاء من أوكرانيا هم رجال البلد ونساؤه وأطفاله، الذين تكمن فرصتهم الممكنة الوحيدة للنجاة في المخابئ، التي قيل لنا إنهم يحتمون فيها لعدة أيام وأسابيع في كل مرة. ومع استمرار الأعمال العدائية، نجد أنفسنا مضطرين إلى التأكيد مجدداً على مسؤولية الطرفين المتحاربين بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية من الأذى المقصود والتدمير المتعمد. ونشدد أيضاً على التزام الطرفين بالعمل وفقاً لمبادئ الضرورة والتمييز والتناسب الإنسانية، لا للحيلولة دون وقوع المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي فحسب، بل أيضاً لإنقاذ الأرواح البريئة.

ويجب أن يستيقظ الضمير الجماعي للمجتمع الدولي وأن يدرك المخاطر الهائلة المرتبطة بتزايد الإنفاق العسكري المُسجل على الصعيد العالمي وأنه لا بد من كبح جماحه بينما لا نزال نسيطر على الموقف.

الذين ارتكبوا جرائم شنيعة ضد السكان البولنديين واليهود والروس المسالمين، بشكل كامل في الحرب الطويلة الأمد التي شنها ذلك النظام ضد سكان دونباس الناطقين بالروسية. ولم تكثف بلدان الغرب بعدم منع ذلك، بل إن قادتها أنفسهم يعترفون بأنهم خربوا بشكل سافر بتنفيذ اتفاقات مينسك ليواصلوا استخدام سلطات كييف في تحقيق مصالحهم الخاصة. وعلى الرغم من درجة تورطهم غير المسبوقة بالفعل في النزاع، فإنهم لا يزالون متمسكين بأهدافهم حتى الآن.

وتحتفظ روسيا بالحق في اتخاذ ما يلزم من تدابير لتحييد التهديدات التي يتعرض لها أمنها، وستحقق أهداف العملية العسكرية الخاصة.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أديجي إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته.

أود بدايةً أن أؤكد من جديد التزام غانا الثابت بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وحققها الأصيل في الدفاع عن النفس، المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن استعمال القوة محظور منذ فترة طويلة بموجب القانون الدولي العرفي، فقد أكد واضعو الميثاق عن حق حقوق الدول في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس إذا وقع هجوم مسلح ضدها. وذلك هو المسعى المشروع الذي تحشد له أوكرانيا مواردها لما يقرب من 16 شهراً الآن.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الحقوق والمصالح السيادية لأوكرانيا يمكن كفالتها على أفضل وجه في سياق السلام وليس من خلال حرب وحشية - حرب أسفرت حتى الآن عن سقوط أكثر من 23 000 ضحية في صفوف المدنيين وتركت مدناً وبلدات في حالة خراب. ولا يمكن حل النزاع المتفاقم بين البلدين المتجاورين حلاً فعالاً يتفق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وروح الميثاق إلا إذا أُرسى السلام نسبياً.

والواقع أن انتشار الأسلحة، لا سيما في مناطق النزاع، يشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك خطر التصعيد

وبالتالي يقوض هيكل نزع السلاح النووي. وباختصار، هذه الجلسة محاولة أخرى لتعزيز ما شهدناه منذ شباط/فبراير من العام الماضي.

وهناك أمر واقع واحد فقط، حقيقة واحدة: روسيا هي المعتدية وأوكرانيا تحاول الدفاع عن نفسها. وقد طلبت أوكرانيا المساعدة، ومن واجبنا الأخلاقي - ونعتقد أنه من واجب الكل - دعم أوكرانيا للدفاع عن حريتها وحماية معاييرنا وقيمنا المشتركة ضد العدوان والضم والفظائع. ويمتثل الدعم العسكري الذي تتلقاه للشفافية والمساواة، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. إننا نرحب بالالتزام الحكومية الأوكرانية بعدم استخدام الأسلحة إلا داخل حدود أوكرانيا ونقدر التزامات المؤسسات الوطنية بإدارتها ومراقبتها على النحو السليم.

وعلى النقيض من ذلك، تقوم روسيا بنقل الأسلحة بصورة غير مشروعة من إيران وكوريا الشمالية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وتحديدًا الفقرة 4 من المرفق باء من القرار 2231 (2015). وتستخدم روسيا هذه الأسلحة لمهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا.

وقد وافق مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجلس أوروبا، هذا الأسبوع، على إنشاء سجل للأضرار، سيوثق الأضرار الناجمة عن حرب روسيا الوحشية ضد أوكرانيا. وذلك قرار تاريخي. وهو من أوائل القرارات الملزمة قانونا لمحاسبة روسيا على عدوانها العسكري الغاشم، ويمهد الطريق نحو آلية دولية شاملة مستقبلية لتعويض ضحايا العدوان.

وينبغي أن تكون عملية المساءلة جزءا من كل حل دبلوماسي يهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة. وينبغي أن تكون جهود السلام متمشية تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ES-11/6، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا العام. كما إن تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لمدة 60 يوما، الذي تحقق أمس، خبر سار، كجزء من الاستجابة العالمية للأغراض الإنسانية. وتشيد ألبانيا بالانخراط القوي للأمم المتحدة وجمهورية تركيا ودور الوساطة الكبير الذي اضطلعتا به في تلك العملية الهامة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء ما نشهده من تناقض عندما يتعلق الأمر بتمويل الأنشطة الإنمائية في حقبة ما بعد الجائحة التي تواجه فيها معظم الدول، إن لم يكن جميعها، تحديات اقتصادية ومالية خانقة. وينبغي لتلك الشواغل المشتركة أن تحفز ما نبذله من جهود جماعية لتحقيق السلام بغية المساعدة في إنهاء الحرب وعكس مسار أزمة الغذاء والطاقة والوقود العالمية الثلاثية الأبعاد والتي تقوض الآن طموحاتنا المشتركة في السلام والتنمية المستدامة.

وما زال يساورنا قلق بالغ من أن الحالة العسكرية وزيادة عسكري النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يقللان من احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي، وهو أمر طال انتظاره الآن. ولكننا نظل على ثقة بأن أدوات الدبلوماسية والحوار توفر أفضل الفرص للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ولهذا السبب نواصل الحث على تقديم الدعم الدولي في ذلك الاتجاه. كما نحث الجانبين على الالتزام بتسوية سياسية لمصلحتهما المشتركة وللمصلحة الأوسع للمجتمع العالمي. ونشدد على ضرورة أن تبذل جميع جهود السلام مع إيلاء الاعتبار الواجب للقانون الدولي ومقاصد وقيم ميثاق الأمم المتحدة بغية ضمان الاستمرارية.

وأخيرا، نكرر النداءات العديدة التي وجهت إلى الاتحاد الروسي لاحترام سيادة البلد الجار وسلامته الإقليمية وإنهاء حربه العدوانية بانسحاب قواته الفوري وغير المشروط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو،

نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته.

أود أن أبدأ بالتذكير بالسبب الذي جعلنا نجري هذه المناقشة اليوم - فقد دعا عضو دائم في المجلس ينتهك القانون الدولي إلى عقد جلسة لإدانة الذين يدعمون ضحية هجومه. إنه نفس البلد الذي غزا عضوا في الأمم المتحدة، دولة ذات سيادة؛ ويستهدف عمدا المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ ويستورد الصواريخ والأسلحة والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد، بما في ذلك عن طريق انتهاك قرارات مجلس الأمن؛ وأعلن عن عزمه على نقل أسلحة نووية تكتيكية إلى بلد مجاور،

المختصة جميع التدابير المناسبة للتخفيف من تلك المخاطر. ويمكن أن يساعد تعزيز التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات وتقاسم أفضل الممارسات، على الحد من تلك المخاطر.

وفي 19 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وسلط الضوء على أن المدنيين يتحملون تكاليف النزاع. ولمعالجة هذه الآثار، ندعو جميع الأطراف إلى الانخراط في الدبلوماسية والحوار. ونرحب ترحيباً قوياً بالاتفاق على مواصلة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونشيد بعمل الأمم المتحدة وتركيا في ذلك الصدد. فهذا يبين مدى ما يمكن تحقيقه من خلال السلام، ونحن على استعداد لدعم الجهود الصادقة الرامية إلى الحوار من أجل إنهاء الحرب نهاية عادلة ومستدامة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إييو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

نوهنا في شباط/فبراير 2022، عندما اجتمع المجلس لأول مرة لمناقشة الموضوع (انظر S/PV.8983)، إلى أن التركيز المتزايد على عمليات نقل الأسلحة في مناقشاتنا يشير، في الواقع، إلى تصعيد خطير للنزاع. ويظل ذلك التنويه قائماً.

إن حق الدول في الدفاع عن النفس مبدأً أساسياً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. غير أنه مر الآن أكثر من عام على بداية النزاع، ولا يزال الاستعداد الضروري للحوار والتخلي عن أوامهم النصر العسكري غائباً. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بجل تفاوضي.

ويمكن لعمليات النقل المكثفة للأسلحة الفتاكة للغاية إلى جبهة القتال أن تزيد من تقويض احتمالات التوصل إلى نتيجة سلمية. إن ازدياد تدفق الأسلحة إلى النزاع في أوكرانيا لن يؤدي إلا إلى تأجيج المزيد من العنف ولن يساهم في إنهائه. وعادة ما يصبح وجود الأسلحة والذخائر بكميات كبيرة عاملاً مزعزعا للاستقرار في الأجل الطويل، مما يعرض للخطر فرص السلام الدائم في المنطقة وخارجها.

وتتشاطر البرازيل الشواغل إزاء مخاطر تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة. ويجب أن تأخذ الخيارات التي نتخذها حالياً في الحسبان

وأود أن أختتم بياني بتكرار دعوتنا إلى أنه إذا أخذت روسيا محادثات السلام على محمل الجد، فينبغي لها أن تبدأ بوضع حد فوري لهذه الحرب وأن تسحب قواتها وأن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نحن أيضاً نشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد إييو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بمشاركة أوكرانيا في جلسة اليوم.

إن تطوير القدرات الأمنية والدفاعية جزء لا يتجزأ من حق الدفاع عن النفس. والانخراط في تلك الأنشطة يأتي كذلك مصحوباً ببعض المخاطر والمسؤوليات للتخفيف من تلك المخاطر. فعلى سبيل المثال، يمكن تحويل مخزونات الأسلحة وإمداداتها التي تدار بشكل سيئ إلى الجماعات الإرهابية أو غيرها من الجهات الفاعلة الخبيثة. ومن الأهمية بمكان الحذر من تلك المخاطر. وقد رأينا كيف أن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى هذه الجماعات كانت وراء انتشار العنف والهجمات العديدة ضد المدنيين وقوضت أمن واستقرار العديد من الدول. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية الإدارة المناسبة للأسلحة أثناء نقلها وتخزينها ونشرها.

وقد عملت الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء لدعم تلك الجهود ووضع معايير دولية. فعلى سبيل المثال، يدعم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعبق. وهناك العديد من الجهود الأخرى الجارية لوضع معايير دولية فيما يتعلق بتصنيع الأسلحة والاتجار بها وتخزينها. ونبعث فينا الأمل عمل المنظمة في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى التعاون الدولي ووضع المعايير، فإن الرصد والإشراف المستمرين من جانب السلطات الوطنية أمران حاسمان ويتطلبان أقصى قدر من الاهتمام. وقد تنشأ مخاطر إضافية في حالات النزاع المسلح، ومن المهم للغاية أن تتخذ السلطات الوطنية

وطلبت روسيا عقد جلسة اليوم لمناقشة مسألة تزايد إمدادات الأسلحة الفتاكة إلى أوكرانيا. ويجب النظر إلى أي جانب من جوانب الحرب في السياق الكلي. فهذه الحرب العدوانية غير القانونية وغير المبررة ضد أوكرانيا بدأتها روسيا في المقام الأول. وفي هذا السياق الأوسع، يجب أن تؤخذ في الحسبان الشواغل المتعلقة بالتداعيات المحتملة لتدفق الأسلحة، ولكن يجب ألا نخطئ في تقدير السبب الأساسي.

لقد حاولت روسيا مرارا وتكرارا صرف انتباه الرأي العام عن انتهاكاتنا لميثاق الأمم المتحدة، ولكن يجب ألا نخلط بين الضحايا والجناة. ونشدد على حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان. ويقدم المجتمع الدولي دعمه لأوكرانيا من أجل وقف العدوان الروسي والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وعلى النقيض من ذلك، ولا ينبغي لأي دولة أن تدعم العدوان.

وفي هذا السياق، ندين بشدة أيضا نقل الطائرات المسيرة من إيران إلى روسيا. وسندعم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة للتحقيق في استخدام روسيا المحتمل للطائرات الإيرانية المسيرة في حربها ضد أوكرانيا، وفقا للقرار 2231 (2015).

وطالما استمرت روسيا في التهرب من المساءلة عن عدوانها، فإن المجتمع الدولي سيكرر هذه الإدانة نفسها. وتكرر اليابان إدانتنا للعدوان الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات. ويجب على روسيا أن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيد أديجي إييو على إحاطته وأن أرحب بمشاركة سفير أوكرانيا في هذه الجلسة.

تستمر الحرب في أوكرانيا في دفع الملايين من النازحين واللاجئين إلى الهجرة الجماعية، داخل أوكرانيا وخارجها على حد سواء. وقدرت الخسائر البشرية لهذه الحرب المميتة بين السكان المدنيين في شباط/

التداعيات والعواقب الطويلة الأجل. وينشأ قلق كبير فيما يتعلق بالحصار السليم لجميع الأسلحة المرسله، ولا سيما الأسلحة الخفيفة الوزن والمحمولة التي لا يمكن تعقبها. وهناك أدلة كثيرة على أن الإمداد غير المنضبط بالأسلحة في مناطق النزاع يمكن أن يفيد الجماعات الإجرامية والإرهابية، حتى بعد وقف إطلاق النار. وينبغي ألا نستغرب إذا ظهرت الأسلحة الموجهة إلى الحرب في أوكرانيا مجددا في أماكن أخرى من العالم في المستقبل القريب واستخدمت لأغراض خبيثة.

ويجب علينا أيضا أن ننظر في آثار النزاعات. وهناك الكثير من الأمثلة على احتفاظ الجماعات شبه العسكرية القوية والمليشيات بحيازة الأسلحة والقدرات المخصصة أصلا للدولة، مما يؤدي إلى عواقب ضارة وغير متوقعة. ويجب ألا نقلل من شأن السوابق التاريخية لهذه القدرات التي استخدمت ضد مزوديها الأصليين. ويبين التاريخ أنه عندما يتعلق الأمر بنقل الأسلحة، فإن احتمال خروج الحالة عن نطاق السيطرة ليس ضئيلا على الإطلاق.

وإذ نأخذ ذلك الأمر في الاعتبار، تود البرازيل، بصفتها طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، أن تتكرر بأهمية المعاهدة بوصفها معلما بارزا في الجهود الرامية إلى تنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية. ونحث الدول الأطراف في المعاهدة على اتخاذ تدابير لضمان الامتثال لأحكامها ونشجع الدول الأخرى على الانضمام إليها أو، على الأقل، النظر في تطبيق مبادئها التوجيهية الرئيسية. ونعتقد أن التعاون بين الحكومات هو أفضل طريقة لتنظيم ورصد عمليات نقل الأسلحة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعوتنا إلى وقف الأعمال القتالية وبدء مفاوضات السلام على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظر في الشواغل الأمنية لجميع الأطراف.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الممثل السامي، السيد أديجي إييو، على إحاطته.

لقد مر ما يقرب من 15 شهرا منذ بدء العدوان الروسي على أوكرانيا. ومن المؤسف أن نرى الخسائر مستمرة في التصاعد.

إن البحث عن التعايش السلمي والرخاء المشترك الناتج عن سلام قائم على الشعوب ولصالحها ينبغي أن يسترشد به مجلس الأمن وفقا للتطلعات النبيلة لميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف على المشاركة في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للحالة يقبلها الطرفان.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري للمعلومات القيمة التي قدمها المدير إيبو، والتي تكمل التوصيات التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في جلستي مجلس الأمن المعقودتين في 10 نيسان/أبريل و 8 شباط/فبراير (انظر S/PV.9301 و S/PV.9256، على التوالي). وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم.

أؤكد مجددا موقف إكوادور التاريخي الراض للتعرف المسلح والعسكرة والتركيز على التسلح. وقد اقترن هذا الموقف دائما باعترافنا بحق الشعوب في الدفاع المشروع عن النفس، وفقا للقانون الدولي. يعد ذلك الحق دعامة التعايش السلمي بين الأمم وهو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 51 التي أقتبس الجزء الأول منها. "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة".

لذلك تسلّم إكوادور بحق الدول الأعضاء في حيازة الأدوات اللازمة للدفاع عن سلامتها الإقليمية شريطة ألا تتعارض تلك المعدات ونقلها واستخدامها مع القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني.

ويساورنا القلق دائما إزاء التحديات التي تواجه السلم والأمن الناجمة عن تدفق الأسلحة والذخيرة على نطاق واسع في جميع حالات النزاع المسلح، بما في ذلك مخاطر تحويلها وانتشارها، علاوة على تصعيد النزاع. كما أن التدابير الرامية إلى مكافحة تلك المخاطر أساسية للانتعاش بعد انتهاء النزاع وحفظ الأمن والاستقرار الإقليميين، بل إنها أساسية حتى لمنع نشوب النزاعات في القارات الأخرى. لذلك السبب، نؤكد مرة أخرى الحاجة المستمرة إلى زيادة معايير وسم الأسلحة

فبراير الماضي بنحو 8 000 قتيلًا ونحو 12 000 جريحًا. وعلى الصعيد العسكري، فإن وضع القوات المعنية، وتركز القتال وموقعه في مدن أو مناطق معينة، والإعلان عن الهجمات والهجمات المضادة من كلا الجانبين، والإعلان عن شحنات أسلحة إضافية، كلها بيانات تجعلنا نخشى حرب استنزاف، وبالتالي المزيد من الضحايا المدنيين.

والواقع أن القادة العسكريين يعلنون عن عمليات تسليم أسلحة متطورة، مثل الفذائف الانسيابية والطائرات المسيرة والدبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة، في الأسابيع والأشهر المقبلة. وهذا لا يزيد من الارتباك الناجم عن صعوبة تعقب جميع هذه الأسلحة فحسب، بل يزيد أيضا من خطر تحويلها إلى الجماعات المسلحة أو شبكات الجريمة المنظمة أو شبكات المافيا بجميع أنواعها.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام الالتزامات التعاهدية فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة وتنفيذ وتعزيز تدابير الرصد والتحقق والإبلاغ عن الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشدد على الآثار المدمرة بشكل خاص لبعض الأسلحة التي تستهدف المناطق المأهولة بالسكان والسكان المدنيين بشكل عشوائي، ونحذر من عواقبها الإنسانية. ويجب على الأطراف المتحاربة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب آثار الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد على السكان المدنيين والبيئة الطبيعية. ونود أيضا أن ننكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقرارات التي تحمي المدنيين والبنية التحتية المدنية.

إن النشاط الدبلوماسي المكثف الذي اتسم بزيارات رفيعة المستوى استمرت في الأسابيع والأيام الأخيرة لا يوفر سوى القليل من المعلومات حول إمكانية وقف التصعيد. وما زلنا مهتمين بعروض الوساطة التي قد تفتح الطريق أمام حل دبلوماسي وسياسي للنزاع. ويواصل بلدي دعوة الأطراف الرئيسية إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للنظر في سبل إنهاء هذه الحرب ووقف معاناة ملايين المدنيين الأبرياء. وندعوهم إلى إحياء الزخم الذي ساد عندما أبرم اتفاق الحبوب والاتفاق بشأن الأسرى، بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

هذه هي المرة الخامسة التي تدعو فيها روسيا إلى عقد اجتماع حول شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا. إن تكرار هذه الممارسة على نحو يبعث على الملل لن يكون كافيا لخلق واقع مواز. إن انتهاء هذه الحرب ووضع حد لعواقبها السلبية يعتمدان حصريا على روسيا التي قوضت أمننا الجماعي في 24 شباط/فبراير 2022 بعملها العدواني، وهي التي قررت بشكل غير قانوني استخدام القوة والتصعيد وارتكاب جرائم الحرب. ولا أحد غيرها يسعى إلى مواصلة النزاع اليوم. عليه إذا سحبت روسيا قواتها من أوكرانيا - كما طالبت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس -2022 ستوقف هذه الفوضى.

فما الذي تنتظره روسيا إذن؟ هل تنتظر توقف إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا حتى يتسنى لها الفوز بهذه الحرب وفرض إرادتها؟ ثم ماذا بعد؟ هل ستمضي بعد ذلك نحو هدف آخر، إلى شن عدوان جديد؟ والحق أنه لا يمكنها ولا يجب عليها الفوز في هذا النزاع، وأنها تستخف بمبادئ منظمتنا. ويجب أن يخفق هذا العدوان لأنها لا يسعنا تطبيع الاستخدام غير القانوني للقوة. ولا يمكننا أن نقبل عالما تعتمد فيه سيادة جميع الشعوب وأمنها على علاقات القوة وحدها.

لكل تلك الأسباب، اختارت فرنسا، إلى جانب شركائها، تأييد الشعب الأوكراني في حقه في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل القيام بذلك على الصعيد الثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة أكثر احتياجات إلحاحا لتعزيز قدراتها الدفاعية.

ويهدف دعمنا العسكري إلى تعزيز أوكرانيا. لقد كان من المفترض أن ينتهي هذا الغزو في غضون أيام فحسب، ولكن انقضى حتى الآن إلى ما يقرب من 15 شهرا من صد التوغل الروسي.

تمكن مساعداتنا أوكرانيا من الدفاع عن شعبها في مواجهة الضربات الروسية. وإذ نركز جهودنا على قدرات الدفاع الجوي فإننا

ونذائرها وتسجيلها وتعقبها مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وهدف الاستقرار العالمي على أي منطلق آخر فيما يتعلق بصناعة الأسلحة أو إنتاجها أو توزيعها. ونعرب عن أسفنا إزاء استمرار الغزو المطول لأراضي أوكرانيا في زيادة تلك المخاطر في ظروف الإنفاق العسكري العالمي الذي تجاوز تريليوني دولار في العام الماضي.

لقد أثرنا هذه المسألة في جلسة يوم الاثنين الماضي (انظر S/PV.9321) ونكرر اليوم الحاجة الملحة إلى وضع حد لاستخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان. ونأسف لتسبب الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في سقوط 92.5 في المائة من الضحايا المدنيين في أوكرانيا.

ونسلم أيضا بالدور الحيوي لبعض المواد والنظم الدفاعية، بما في ذلك المنظومات المضادة للطائرات التي بوسعها أن تسهم في منع أو تقليل تدمير الهياكل الأساسية وعدد الضحايا المدنيين عند استخدامها على النحو السليم. لذلك يجب أن تركز جهود مراقبة الصادرات على ضرورة ضمان حماية المدنيين والالتزام بمبادئ التمييز والتناسب والحيطة في استخدام جميع الأسلحة. كما ندين مرة أخرى انتهاكات نظم حظر الأسلحة والجزاءات التي تحظر هذه الصادرات وأي عمليات نقل تهدف إلى تأجيج العدوان أو الاحتلال العسكري.

أخيرا، نعرب مرة أخرى عن إصرارنا على أن يضع الاتحاد الروسي حدا لاحتلاله العسكري وأعماله العدائية ضد أوكرانيا ونكرر إيماننا الراسخ بصحة بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2022/3 المؤرخ 6 أيار/مايو 2022 الذي أشار فيه المجلس إلى تعهد جميع الدول الأعضاء - بموجب ميثاق الأمم المتحدة - بتسوية منازعاتهما الدولية بالوسائل السلمية فضلا عن دعمها الثابت لجهود الأمين العام في البحث عن حل سلمي.

ونقدر على وجه الخصوص جهود الأمين العام التي تجسدت في تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وإنجازاته الإنسانية الأخرى. وندعو المجلس إلى زيادة دعم جهوده لكي نمضي نحو حل سلمي على أساس احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا.

الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، فمن المرجح أن تسبب اضطرابات جديدة في منطقة جغرافية أوسع نطاقاً وستودي بحياة المزيد من الضحايا الأبرياء.

ثالثاً، سيشكل الإمداد المستمر بالأسلحة إلى ساحة المعركة تحديات خطيرة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. لقد علمتنا الدروس المؤلمة في أفغانستان والعراق والصومال، من بين بلدان أخرى، مرارا وتكراراً أن الأسلحة والمتجربات من مخلفات الحرب تشكل مخاطر أمنية وتزيد من أعباء إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الأوكرانية. والحوار والتفاوض ضروريان لاستعادة السلام. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على تعزيز التسوية السياسية بحسن نية وبأكبر قدر ممكن من الإلحاح لتهيئة الظروف التي تمكن من العودة إلى المفاوضات والاتفاق على وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. لقد وقفت الصين دائماً إلى جانب السلام والحوار بشأن قضية أوكرانيا، وواصلنا تعزيز محادثات السلام بنشاط. نحن لسنا محرضاً على الأزمة الأوكرانية ولا طرفاً فيها، ولسنا أيضاً مزوداً بالأسلحة لأي طرف في النزاع. وقد أرسلت الحكومة الصينية مؤخراً لي هوي، ممثلها الخاص للشؤون الأوراسية، إلى أوكرانيا وبولندا وفرنسا وألمانيا وروسيا للعمل مع جميع الأطراف على إيجاد حل سياسي للأزمة. ونرحب بحقيقة أن ستة زعماء أفرقة يعتزمون زيارة روسيا وأوكرانيا قريباً لتعزيز وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. وكما أوضح الرئيس شي جين بينغ، ينبغي دعم أي جهد يؤدي إلى الحل السلمي للأزمة. وندعو المجتمع الدولي إلى إقامة أوجه تآزر لتعزيز محادثات السلام والقيام بشكل جماعي بدور بناء في تعزيز التسوية السياسية للأزمة في أوكرانيا.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد أديديجي إيبو، مدير ونائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. وأتوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

وكما ذكر وفدنا عندما عرضت هذه المسألة على مجلس الأمن في شباط/فبراير (انظر S/PV.9256)، فإن مسار النزاع بين الاتحاد

نساعد الشعب الأوكراني في التصدي للتدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية من جانب روسيا التي تحاول تركه وراءها بالدوس على اتفاقيات جنيف نظراً لعجزها عن إحراز تقدم في الخطوط الأمامية.

أخيراً، يسعى ذلك الدعم إلى إعادة التوازن إلى علاقات القوة لتهيئة الظروف الملائمة لحل النزاع. وسيسمح ذلك بإجراء مفاوضات ذات مصداقية ستفضي إلى سلام عادل ودائم، فضلاً عن كفالة تحقيق السلام وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

بينما نواصل تسليم الأسلحة بشكل قانوني إلى أوكرانيا تسعى روسيا إلى الحصول عليها بشكل غير قانوني لتعزيز مخزونها المتضائلة. فبشرائها مركبات مقاتلة مسيرة بدون طيار من إيران وكذلك الصواريخ والذخائر من كوريا الشمالية تواصل روسيا انتهاك قرارات مجلس الأمن. وتستخدم بعض هذه الأسلحة من قبل ميليشيا مجموعة فاغنر الخاصة التي أصبحت انتهاكاتهما وجرائمها موثقة جيداً الآن.

ولكن ليست هناك سوى نتيجة واحدة ممكنة: تحقيق السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بحيث يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. من ذلك المنطلق تؤيد فرنسا خطة السلام الأوكرانية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إحاطته.

لقد نظر مجلس الأمن في مسألة إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا مرات عديدة من قبل، وشرحت الصين موقفها بشكل واف في عدة مناسبات أيضاً.

بالتالي سأشدد اليوم على ثلاث نقاط فقط.

أولاً، لن تؤدي إمدادات الأسلحة المستمرة إلى ساحة المعركة إلا إلى تصعيد الحرب وانتشارها، كما تسبب المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وتشردهم، ما يجعل من الصعب بدء مفاوضات السلام علاوة على تبييد الأمل في وقف إطلاق النار والحرب.

ثانياً، ستسبب الإمدادات المستمرة بالأسلحة إلى ساحة المعركة خطراً شديداً يتمثل في الانتشار. وإذا تم تحويل تلك الأسلحة إلى

نحو العنف. ويجب أن نحل النزاعات من خلال الدبلوماسية السلمية وألا نلجأ إلى السلاح.

وفي الختام، تود موزامبيق أن ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه أمس بين روسيا وأوكرانيا وتركيا لتمديد مبادرة حبوب البحر الأسود لمدة شهرين إضافيين. إنه إنجاز نادر ينبغي الاستفادة منه بروح من المشاركة البناءة. لذلك تكرر موزامبيق دعوتها جميع الأطراف إلى التقيد بالمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وتسوية منازعاتها "بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشارك الآخرين في تقديم الشكر إلى السيد إيبو على إحاطته.

بعد 449 يوماً من حرب الاتحاد الروسي غير القانونية والواسعة النطاق، تواصل روسيا مهاجمة المدن والمستشفيات والمدارس الأوكرانية - البنية التحتية المدنية للبلد - مما يسفر عن مقتل وجرح أسر بريئة في منازلها أو إجبارها على الفرار، مع تشريد 8 ملايين شخص حتى الآن نتيجة للهجمات الروسية. في الليلة الماضية، أمطرت روسيا وابلأ آخر من الصواريخ على المدن الأوكرانية، للمرة التاسعة هذا الشهر، في تجاهل صارخ للحياة البشرية. وتنتشر روسيا المزيد والمزيد من الأسلحة القوية. وهي تستورد الأسلحة لحرب بوتين غير المشروعة من دول مثل إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك سافر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو المملكة المتحدة الدول الأخرى إلى عدم تزويد روسيا بالمساعدة العسكرية.

لقد حثنا روسيا مراراً وتكراراً على إنهاء الحرب واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها ووقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وسحب قواتها من أوكرانيا. لم تُرد أوكرانيا هذه الحرب أو تستقرها. إن الشعب الأوكراني يريد السلام، ولكنه يواجه خياراً بين الإبادة وحمل السلاح دفاعاً عن النفس. وقد فعل ذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. لذلك نؤيد أوكرانيا في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية تمشياً مع الميثاق. ونشاطها هدفها المتمثل في ضمان السلام تمشياً مع الميثاق. وكما أوضح رئيس وزراء بلدي، سنواصل الاستجابة

الروسي وأوكرانيا يتجه نحو حرب طويلة الأمد. وتدل الإعلانات العلنية المنتظمة عن إيصال ونشر الأسلحة خارج مظلة إطار الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح على مزيد من المواجهة ورفض وقف التصعيد والحلول التوفيقية. وتشعر موزامبيق بقلق بالغ إزاء إمكانية أن يؤدي هذا الاتجاه إلى سوء تقدير استراتيجي وانتشار النزاع على نحو لا رجعة فيه، يشمل في نهاية المطاف أوروبا وتفعيل ميثاق وتحالفات دفاعية عسكرية أخرى. وكما قلنا في شباط/فبراير، فإن نشر الأسلحة والتسليح على نطاق واسع من كلا الجانبين في مواجهة عسكرية مستعرة بالفعل يصب الزيت على النار.

ولا يزال رأينا المدروس هو أن احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، من ناحية، وزيادة إمدادات الأسلحة، من ناحية أخرى، لا يتفقان. وما زلنا ثابتين في دعوتنا إلى السعي لإيجاد مخرج دبلوماسي للمواجهة، بما في ذلك إعادة إنشاء القنوات الدبلوماسية بسرعة ونشر المساعي الحميدة للأمين العام. إننا بحاجة إلى الابتعاد عن هاوية الحرب وعن المنطق الخطير للحل العسكري للأزمة المستمرة.

ولا يمكن للمجلس أن يظل عالقاً ورهينة لانعدام الثقة المتبادل الناجم عن النزاع. وعلى الرغم من الادعاءات الحسنة النية بأنه يولى اهتمام متساو لجميع بؤر الأزمة العالمية الساخنة، فإن الحقيقة هي أن الأزمة في أوكرانيا لا تزال مسألة مثيرة للانقسام تحول وجهة الموارد ونطاقها لا عن المجلس فحسب، بل عن الاستجابات الإنسانية والأمنية الملحة اللازمة للتحديات المباشرة الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي. وكما أكدنا يوم الاثنين خلال مناقشة الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9321)، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مبادرة السلام التي قدمتها عدة دول، بما فيها أعضاء في المجلس ودول أفريقية، ينبغي أن تتاح لها الفرصة. فالتسوية السياسية هي السبيل الصحيح لمعالجة الأزمة، على سبيل الاستعجال. وفي المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن إسكات البنادق في أفريقيا التي عقدت خلال رئاسة موزامبيق (انظر S/PV.9299)، ذكر الرئيس فيليب نيوسي أن تجربتنا علمتنا أن الحوار وبناء الثقة هما وحدهما اللذان يمكنهما كسر الاتجاه

نجتمع مرة أخرى بعد أسابيع فقط من مناقشة نفس الموضوع، وللأسف لم يتغير الكثير. إننا هنا نستمع مرة أخرى إلى مزاعم روسيا بأن شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة وبلدان أخرى تقدم الدعم لأوكرانيا ودفاعها عن نفسها تشكل التهديد الخطير في النزاع الأوكراني، وليس غزو روسيا لجارتها ذات السيادة هو ما يشكل ذلك التهديد. إنها رواية مثيرة للاهتمام حقا - وأضيف ملتوية - تختارها. وهي تقف وحدها إلى حد كبير في هذا الموقف. فقد أوضح أعضاء المجلس والجمعية العامة، فضلا عن الأمين العام، مرارا وتكرارا أن غزو روسيا لأوكرانيا يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا. وقد دعمت الولايات المتحدة بقوة حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد حرب روسيا العدوانية الوحشية وغير المبررة. وسواصل القيام بذلك، إلى جانب 50 دولة أخرى.

إن توفير الأسلحة لدفاع أوكرانيا عن أراضيها لا يطيل النزاع ولا يفاقمه. بل إن تلك الأسلحة تساعد في دحر غزو روسيا لجارتها ومنع مواصلة غزو أراضي أوكرانيا ذات السيادة. إن شحنات الأسلحة هذه تساعد في منع روسيا من مواصلة معاملة المدنيين الأوكرانيين بصورة وحشية، وإجبارهم على ترك منازلهم، ورفع تكاليف الطاقة والغذاء في جميع أنحاء أوروبا وحول العالم. إن شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة وغيرها من أصدقاء أوكرانيا ليست سبب استمرار حرب روسيا التي لا داعي لها. إن كانت لدى روسيا أي رغبة حقيقية في خفض التصعيد، لسحبت ببساطة قواتها وأنهت غزوها. لكن، وتأكيدا على نفاقها، فإن روسيا تطرح مواضيع كهذا الموضوع على مجلس الأمن وتلوم الآخرين على الموت والدمار الذي تسبب فيه عدوانها ولا يزال يسببه في أوكرانيا.

إن روسيا تهزل لدرجة الدعوة إلى هذه المناقشة بينما تواصل بلا هوادة إبطار المدن والبنية التحتية الحيوية بالقذائف وضربات الطائرات بدون طيار، مما يسفر عن مقتل المدنيين، وكل ذلك خدمة لاستيلاء الكرملين بشكل دموي على الأراضي في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. إننا نعلم أن كلا من روسيا وإيران انتهكتا القرار 2231 (2015) عندما نقلت إيران طائرات بدون طيار إلى

لطلبات أوكرانيا للحصول على وسائل للدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي.

وأعلنا في الأسبوع الماضي عن توفير صواريخ "ظل العاصفة Storm Shadow" لأوكرانيا. وقد منّا أيضاً مجموعة من منظومات الدفاع الجوي، بما في ذلك صواريخ جو - جو متطورة متوسطة المدى. يمكن لهذه الأسلحة الدفاعية أن تهزم القذائف الانسيابية الروسية لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن سماءها وشعبها من هجمات روسيا العشوائية. وأشار الممثل الروسي أيضاً إلى اليورانيوم المنضب. استخدم الجيش البريطاني اليورانيوم المنضب في قذائفه الخارقة للدروع لعقود من الزمن. إنه مكون معتاد ولا علاقة له بالأسلحة أو القدرات النووية. تعرف روسيا ذلك، لكنها تحاول عمداً نشر معلومات مضللة. لذلك أريد ألا يكون هناك شك في أننا نقدم كل دعمنا العسكري لأوكرانيا وفقاً للقانون الدولي ومع اتخاذ تدابير قوية لمنع أي عمليات نقل غير مشروعة.

وتكلفة هذه الحرب ملموسة في جميع أنحاء العالم. وتأثيرها على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية شديد. ونرحب باستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وندعو روسيا إلى عدم تعطيل حركة السفن بموجب هذا الاتفاق كأسلوب ضغط. وبصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نريد أن نركز على أولويات أخرى يحتاج العالم بشدة إلى العمل معها بشأنها، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن حرب روسيا جعلت من الصعب تحقيق هذه الأهداف.

وفي الختام، استمعت باهتمام إلى الوفد الروسي. إنه يحاول إقناع العالم بعدم تقديم دعم دفاعي لأوكرانيا. والسبب في ذلك واضح تماما. فروسيا تريد اكتساح الجيش الأوكراني، كما حاولت وفشلت منذ شباط/فبراير 2022. لماذا؟ لأنها تريد غزو دولة ذات سيادة وضم أراضيها. وهذا هو السبب في استمرار تساقط القذائف على كييف. إن روسيا تستطيع إنهاء الحرب في أي وقت عن طريق سحب قواتها. وحتى ذلك الحين، سنساعد أوكرانيا على الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته المفصلة.

حصر الأسلحة والذخائر وحمايتها أثناء نقلها وتخزينها ونشرها، وتعزيز إدارة الحدود والأمن في أوكرانيا والدول المجاورة، وبناء قدرة الوكالات الحكومية ذات الصلة على ردع الاتجار غير المشروع بأسلحة معينة وكشفه واعتراضه، فإننا نتخذ خطوات ملموسة للتصدي للتهديدات التي يشكلها تحويل المسار المحتمل هذا.

إننا نتمسك بميثاق الأمم المتحدة من خلال دعم أوكرانيا ودفاعها عن نفسها. فروسيا، من خلال أعمالها الشنيعة في أوكرانيا، تحاول القضاء على الميثاق. وسنواصل توضيح ما لا يحتاج إلى توضيح، في المجلس وفي كل فرصة. إن روسيا بإمكانها إنهاء حربها العدوانية في أي وقت. وبإمكان روسيا أن تضع حدا لاعتمادها على محاولاتها العقيمة لتشتيت انتباهنا. بإمكان روسيا ببساطة أن تسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية وتوقف قصفها المستمر للمدن الأوكرانية والشعب الأوكراني والبنية التحتية المدنية. هذا هو ما نحتاج مواصلة التركيز عليه. وإلى أن يحدث ذلك، ستواصل الولايات المتحدة دعم أوكرانيا طالما لزم الأمر.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد إييو، على إحاطته وأنوه بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلستنا اليوم.

لقد طلب الاتحاد الروسي عقد جلسة اليوم لإدانة تزايد إمداد أوكرانيا بالأسلحة. يجب أن نذكر أنفسنا بأن روسيا هي التي شنت غزواً واسع النطاق لدولة مستقلة وذات سيادة عضو في الأمم المتحدة. ولأوكرانيا حق مشروع في الدفاع عن النفس، منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. إن إحاطة اليوم محاولة أخرى من جانب روسيا لصرف انتباه العالم عن أعمالها البغيضة في أوكرانيا من خلال الإيحاء بأن الدعم المشروع الذي تملكه الحاجة إليه للدفاع عن نفسها ضد حرب عدوانية غير مبررة يشكل تهديداً للسلام والأمن. لقد خلقت روسيا الظروف التي تضطر فيها أوكرانيا للدفاع عن نفسها. لقد بدأت روسيا الحرب وبإمكانها أن تنتهيها في أي وقت بوقف عدوانها وسحب القوات والمعدات العسكرية الروسية خارج حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً.

روسيا. واستخدمت روسيا تلك الطائرات لمهاجمة البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا وقتل المدنيين الأوكرانيين. إننا نعلم أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استوردت مجموعة فاغنر، وهي تنظيم مرتزقة وحشي يعمل بالتنسيق مع الكرملين، صواريخ وقذائف مشاة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، شارك كبار المسؤولين الروس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناقشات إضافية تهدف إلى تزويد روسيا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأغذية والطائرات التجارية مقابل أكثر من عشرين نوعاً مختلفاً من الأسلحة والذخائر، فيما يمكن أن يشكل انتهاكات أخرى لقرارات متعددة للمجلس. وفي الأسبوع الماضي فقط، دعا مالك مجموعة فاغنر علناً إلى نقل المزيد من القذائف والذخائر إلى أوكرانيا لكي تواصل قواته الغزو الروسي غير القانوني. ومع ذلك، تريد روسيا التحدث عن دعم أوكرانيا للدفاع عن النفس باعتباره المشكلة. فروسيا تسعى مرة أخرى إلى استغلال المجلس كمنبر آخر لحملتها المضللة المستمرة. ويجب ألا نسمح بذلك، ولن نسمح بذلك.

ولن توقف الولايات المتحدة وغيرها ما نقدمه من دعم لأوكرانيا في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. فذلك لن يؤدي إلا إلى السماح باستمرار روسيا بلا وازع من ضمير في قتل وإصابة المدنيين من دون رادع. إن قبول محاولات روسيا السافرة لإعادة رسم الحدود بالقوة من شأنه أن يمزق دليل القواعد الذي جعلنا جميعاً أكثر أمناً، وسيكون له تداعيات خطيرة في جميع أنحاء العالم. وبدلاً من ذلك، سنواصل تقديم دعمنا، بينما نعمل مع أوكرانيا للحفاظ على أعلى الضمانات لكفالة عدم وقوع الأسلحة التي نقدمها في أيدي غير مقصودة. ونحن نأخذ مخاطر تحويل وجهة الأسلحة على محمل الجد. وفي العام الماضي، كشفت حكومتنا النقاب عن استراتيجية لمساعدة أوكرانيا والشركاء في المنطقة على مواجهة التهديدات التي يشكلها التحويل المحتمل لوجهة الأسلحة في أوروبا الشرقية. وقد شددنا على المساءلة منذ بداية النزاع ولدينا عمليات قائمة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة بشكل غير مشروع.

وما فتئت أوكرانيا شريكاً يتسم بالشفافية ولديه الرغبة في القيام بتلك العمليات طوال الوقت. وبمساعدة أوكرانيا والدول المجاورة على

تؤكد مالطة من جديد التزامها بمواصلة تقديم الدعم الإنساني لأوكرانيا وحماية سكانها من الهجمات العشوائية تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. فلا يزال شعب أوكرانيا والملايين في جميع أنحاء العالم يعانون من استمرار هذه الحرب غير المبررة التي لا مسوِّع لها. وفي الختام، نشدد مرة أخرى على ضرورة الملحة لتحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم في أوكرانيا. وترحب مالطة أيضا بتمديد العمل بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تظل ذات أهمية قصوى في كفالة الأمن الغذائي العالمي. ونأمل أن يستمر ذلك الاتفاق في توفير صادرات زراعية يعول عليها وفي تخفيف الضغط على أسواق الأغذية العالمية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أشكر السيد إييو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته.

بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا جميعا ملتزمون بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل هذه التدابير احترام تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية، ولا سيما حظر استخدام القوة والتوسع الإقليمي بالقوة. وقد انتهكت هذه المبادئ الأساسية للنظام المتعدد الأطراف بشكل صارخ بفعل العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. وأوكرانيا، شأنها شأن جميع الدول، لها الحق في كفالة أمنها والدفاع عن سلامتها الإقليمية. ولا نقبل التهرب من المسؤولية عن هذه الحرب وعواقبها.

ما فتئ السكان المدنيون يدفعون ثمنا باهظا جدا ويعانون من عواقب هذا العدوان العسكري منذ أكثر من عام. وقُتل أو جرح الآلاف من الناس، واضطر أكثر من 8 ملايين شخص إلى الفرار من أوكرانيا. ودُمرت الهياكل الأساسية الحيوية والمستشفيات والمدارس والمنازل، وقد وقع أحدث الأمثلة قبل بضعة أيام فقط. ويجب على الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيلة. ويجب حماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية. وعلاوة

ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن روسيا تسعى إلى الحصول على أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستخدامها في حربها العدوانية على أوكرانيا. فمن شأن أي اتفاق من هذا القبيل أن ينتهك قرارات متعددة لمجلس الأمن ويقوض سلطة ونزاهة مجلس الأمن نفسه. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن نقل أي أسلحة إلى روسيا، في ضوء حربها العدوانية غير المشروعة المستمرة.

إن عاقبة العدوان الروسي على أوكرانيا تؤثر على ما يقرب من 18 مليون شخص، ليس فقط في أوكرانيا ولكن في جميع أنحاء العالم. وبقيامها بذلك، فإنها تنتهك عمدا النظام الدولي القائم على القواعد. وقد تسببت في معاناة تفوق الوصف للسكان الأوكرانيين. وخلصت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا إلى أن الضربات الروسية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية للطاقة وكذلك المدنية لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب فحسب، بل إنها تنتهك أيضا حقوق الإنسان في مجالات الأمن والصحة والعمل والتعليم والدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وحرية الدين أو المعتقد. وتتعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي والجنساني بدرجة أكبر، سواء في أوكرانيا أو أثناء فرارهن إلى مناطق أكثر أمانا وعبر الحدود.

إن موقف مالطة، الذي أعربت عنه باستمرار خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، موقف مبدئي وواضح: يجب احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولا يسعنا إلا أن نشير، مرة أخرى، إلى أن الغزو الروسي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتستحق حالة الأطفال أن يُسلط عليها الضوء. فنقل الأطفال الأوكرانيين وترحيلهم على نطاق واسع لا ينتهك القانون الدولي الإنساني فحسب، إنما يشكل أيضا جريمة حرب. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا أن تدابير المواطنة والإيداع لدى الأسر التي تتخذها روسيا فيما يتعلق بالأطفال الأوكرانيين تشكل انتهاكا لحقهم في المحافظة على هويتهم. وندعو روسيا إلى الوقف الفوري لهذه السياسات غير القانونية وتيسير عودة الأطفال إلى أوكرانيا. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للآليات التي تسعى إلى محاسبة مرتكبي هذه الأعمال غير القانونية.

أشكر السيد إييو، المدير ونائب الممثلة السامية، على إحاطته التي كشفت الطابع الذي لا أساس له للدعوات الروسية. كما أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن الذين سموا الأشياء بأسمائها الحقيقية فيما يتعلق بالعدوان الروسي.

الواقع أنه عند معالجة هذه المسألة، يكفي العودة إلى الأساسيات: فنبداً بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين؛ ونكمل بقرار الجمعية العامة 3314 (د-29) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1974، الذي يعرف العدوان بأنه استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع الميثاق؛ ونكمل أيضاً بقرار الجمعية العامة دإط-11/1 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، الذي يشجب بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا انتهاكا للفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق، فضلا عن قرارات الدورة الطارئة اللاحقة التي تعيد تأكيد هذا النص؛ ونوه بأمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 16 آذار/مارس 2022، الذي يشير كتدبير تحفظي إلى أنه يجب على الاتحاد الروسي أن يعلق على الفور العمليات العسكرية التي بدأها في 24 شباط/فبراير 2022 في أراضي أوكرانيا.

وستواصل أوكرانيا ممارسة حقها في الدفاع عن النفس بما يتفق تماما مع المادة 51 من الميثاق. وسنستمر في القتال لحين تحرير كل مواطن أوكراني وكل شبر من أرضنا ذات السيادة وهزيمة روسيا عسكريا في أوكرانيا. وسواصل بناء التضامن الدولي لحين محاسبة جميع مجرمي الحرب الروس.

هناك بالفعل صيغة لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم عنصرها الرئيسي، الذي يقضي قرار الجمعية العامة دإط-11/6 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2023، هو في الاتساق مع الميثاق، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول واحترام سلامتها الإقليمية. وإذا كانت روسيا مهمة بالبقاء، فعليها أن تتشبث بذلك القرار كما لو كان طوق نجاة وأن

على ذلك، ازداد انعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمن في مجال الطاقة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونشجع إجراء المزيد من المناقشات بغية تحسينها وتطويرها وتمديد العمل بها.

وتأسف سويسرا للعواقب الوخيمة للحرب وتدين العدوان العسكري على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة. وأكرر هنا الدعوة الحازمة إلى روسيا لتهدئة الوضع ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من كامل الأراضي الأوكرانية دون تأخير، وهي دعوة وجهتها وأكدتها محكمة العدل الدولية مرارا وتكرارا. ولن يضع ذلك حدا لمعاناة السكان المدنيين فحسب، بل سيسمح أيضا للدعم الدولي لأوكرانيا بالتركيز أكثر على احتياجاتها في مجال إعادة الإعمار بدلا من الدفاع عنها. وكل يوم يستمر فيه العدوان العسكري هو يوم طويل جدا. وثمة حاجة ملحة إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك وتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم، وفقا للقانون الدولي. وحتى ذلك الحين، ستواصل سويسرا تقديم المساعدات الإنسانية والعمل من أجل العدالة والترحيب باللاجئين ودعم عملية إعادة الإعمار في أوكرانيا. إننا متضامنون مع أوكرانيا وشعبها. أستاذف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أقرُّ بشغل ممثل نظام بوتين المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

عند معالجة جرائم ذلك النظام، من المهم أن نتذكر أنها مستمدة من ممارسات الإبادة الجماعية لأسلاف بوتين في الكرملين. واليوم، تحديدا، نحى ذكرى ضحايا واحدة من أبشع جرائم نظام ستالين: محاولة إبادة تار القرم من خلال الترحيل الجماعي من وطنهم الأصلي، التي بدأت في 18 أيار/مايو 1944. وقد أطل الشر برأسه مرة أخرى في عام 2014 وتمثل ذلك في محاولة ضم شبه جزيرة القرم. وتغيرت رموزه، ولكن جوهره لم يتغير. وإذا لم نوقف جرائم نظام بوتين، فقريبا لن يبقى متسع في التقويم لإحياء ذكرى ضحايا جميع الجرائم التي ارتكبتها موسكو.

تعليمات رئيسك في العمل، الذي كان لديه الجرأة في كانون الثاني/يناير من العام الماضي ليقول، بأسلوبه المتدني للغاية، شيئاً حان الوقت لكي تقوموا أنتم به: احزموا حقائبكم وعودوا إلى الجانب الآخر من حدود عام 1991.

(تكلم بالإنكليزية)

لملموا قاذوراتكم وارجلوا. عودوا إلى الجانب الآخر من حدود عام 1991. فروا قبل أن نجبركم على الاستسلام.

رُفعت الجلسة الساعة 16/30.

تتبع طريق السلام الذي يرسمه. لقد حان الوقت لأن تتسحب الجحافل الروسية من الأراضي المحتلة في أوكرانيا دون مزيد من التأخير ودون أن تستخدم لذلك سيارات مسروقة من السكان الأوكرانيين المحليين. وينبغي للمهاجرين الروس غير الشرعيين البالغ عددهم مئات الآلاف أن يخرجوا من القرم ويعودوا من حيث أتوا في روسيا. ويبقى أمام الرجل الروسي المجرم الغريب الأطوار في مخبئه خياران: إما الاستسلام أو تكرار ما حدث في مخاباً آخر في 30 نيسان/أبريل 1945.

(تكلم بالروسية)

ولا بد لي من مخاطبة ممثل نظام بوتين الإجرامي بكلمات نائب وزير خارجيته، الذي يُدعى ريبكوف. لقد حان الوقت لكي تنفذ